حقوق

نشرة شهرية تصدرها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society for Human Rights
السنة السابعة - العدد الثاني والثمانون - محرم - ١٤٣٤ هـ - ديسمبر ٢٠١٢م الرياض - المملكة العربية السعودية

العدد ٨٢

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي
البريد السعودي Saudi Post

ص ٢ الجمعية تشارك في العديد من فعاليات اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة.

ص ٤ وزارة الشؤون الاجتماعية تتجاوب مع الملاحظات التي رصدتها الجمعية.

ص ٦ فرع الجمعية بجدة ينظم لقاء حواري حول التسامح وضمان الحقوق.

ص ١٠ تقرير عن العنف ضد الطفل وآثاره الصحية والنفسية وطرق الوقاية منه.

الملك يطالب بإقرار مشروع دولي يدين من يتعرض للديانات السماوية والأنبياء

طالب خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - هيئة الأمم المتحدة بإقرار مشروع يدين أي دولة أو مجموعة تتعرض للأديان السماوية والأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وأضاف «هذا واجب علينا وعلى كل مسلم تجاه الذود عن حياض ديننا الإسلامي والدفاع عن رسول الحق».

كما لفت إلى أنَّ مركز الحوار بين المذاهب الإسلامية والذي دعا إلى تأسيسه مؤخراً «لا يعني بالضرورة الاتفاق على أمور العقيدة ، بل الهدف منه الوصول إلى حلول للفرقة وإحلال التعايش بين المذاهب بعيداً عن الدسائس أو غيرها الأمر الذي سيعود نفعه لصالح أمتنا الإسلامية وجمع كلمتها».

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

رئيس الجمعية يؤكد على أهمية نشر الثقافة الحقوقية

بين الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أهمية التذكير باحترام حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها ونشر ثقافتها في المملكة بين المواطن والمسؤول جاء ذلك من خلال تصريح له بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

قال فيه " إنه إذا كانت الجهود الإنسانية قد توالت تباعاً منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومصادقة معظم دول العالم على الاتفاقيات المرتكزة عليه والمتعلقة بحقوق الإنسان إلا أننا لا زلنا نشاهد العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان على المستوى الدولي مما يؤكد الحاجة للسعي المستمر من قبل الدول والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان لتحقيق الأهداف النبيلة التي حُدد هذا اليوم من أجل التذكير بها ، هذا وقد قامت المملكة بجهود مقدرة ، في هذا الشأن بانضمامها إلى العديد من الاتفاقيات المعنية بحقوق الإنسان ، ومنها اتفاقية حقوق الطفل ، اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، اتفاقية مكافحة التمييز العنصري، اتفاقية منع التعذيب والعقوبات اللاإنسانية وبروتوكول مكافحة الاتجار بالبشر وأخيراً اتفاقية حقوق المعاقين".

تتمة ص٣

وفد من لجنة السياسة الخارجية بالبرلمان الدنماركي يزور الجمعية

زار يوم الثلاثاء ١٤٣٤/١/١٣هـ الموافق ٢٠١٢/١١/٢٧م وفد من لجنة السياسة الخارجية بالبرلمان الدنماركي برئاسة عضو البرلمان السيد بيي كوفود يرافقه سفير مملكة الدنمارك لدى المملكة السيد كريستيان كونكسفليت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وكان في استقبالهم سعادة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني وعدد من أعضاء الجمعية وفي بداية اللقاء قدم رئيس الجمعية شرح عن الجمعية وآلية عملها وأنشطتها ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية ، وقد طرح الوفد الزائر العديد من الموضوعات منها التقدم في مجال حقوق المرأة في المجتمع السعودي ، وموضوع عقوبة الإعدام وقد بين رئيس الجمعية أن الآلية القانونية في المملكة تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية وما يصدر من أنظمة وتشريعات وأنَّ أي حكم تتضمنه الشريعة الإسلامية ويكون قطعي الدلالة والثبوت غير خاضع للنقاش وواجب التطبيق والقصاص من هذه الأحكام وهو يخضع لإجراءات قضائية متعددة قبل صدوره مما يوفر للمتهم ضمانات المحاكمة العادلة ، أما القتل تعزيراً فهو لا يطبق إلا في القضايا الكبيرة وقد كان هناك تعديل مؤخراً دُرس في مجلس الشورى يهدف إلى عدم إيقاعه إلا إذا وافق على ذلك جميع قضاة المحكمة العليا.

وقد شكر الوفد الزائر رئاسة الجمعية وأعضائها على حسن الإستقبال ، وقد حضر الإجتماع من طرف الجمعية المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية الدكتور عبدالجليل بن علي السيف ورئيس لجنة الثقافة والنشر بالجمعية الدكتور محمد بن خالد الفاضل وعضو لجنة الرصد والمتابعة الدكتور إبراهيم السليمان والمشرف العام على الشؤون الإدارية والمالية الأستاذ خالد بن عبدالرحمن الفاخري.

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

رئيس الجمعية يؤكد على أهمية نشر الثقافة الحقوقية

تتمة ص١ ... وتابع الدكتور مفلح تصريحه بقوله نأمل أن تستمر هذه الجهود بالانضمام لما تبقى من هذه الاتفاقيات وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية خاصة وأنَّ المملكة العربية السعودية عضو بمجلس حقوق الإنسان وتقود حالياً الجهود الدولية المتعلقة بنشر ثقافة الحوار والتسامح على المستوى العالمي والتي توجت مؤخراً بافتتاح مركز الملك عبدالله العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا والذي كان ثمرة من ثمار جهود خادم الحرمين الشريفين.

وأضاف إن وضع حقوق الإنسان في المملكة في تقدم ملحوظ على مستوى الأنظمة والقوانين ورغبة قيادة البلاد في إرساء مفاهيمها ودعم ونشر ثقافتها فقد نصت المادة ٢٦ من النظام الأساسي للحكم على «أن الدولة تحمي حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية» ، ثم صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان والذي يهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة في جو من الأخوة والتسامح ونبذ العنف والظلم وبناء القدرات المؤسسية في القطاع الحكومي والخاص بما يعزز حماية الحقوق ويحميها.

وأكد أنَّ الجمعية تلقت منذ تأسيسها أكثر من ٤٠ألف شكوى وتظلم تتعلق بمواضيع مختلفة منها قضايا (السجناء ، الأحوال الشخصية ، العنف الأسري ، القضايا الإدارية والعمالية ، الأحوال المدنية ، شكاوى ذات صلة بالقضاء) ، وقال «الجمعية تعمل للتذكير بأهمية احترام حقوق الإنسان وتعزيزها ، من خلال نشر الوعي بحقوق الإنسان لدى المواطنين والمقيمين والأجهزة الحكومية ، وتسعى أيضاً من أجل إدخال مفاهيم حقوق الإنسان في المقررات الدراسية في مختلف مراحل التعليم»، وأضاف «تستند التزامات المملكة بحقوق الإنسان إلى ما اشتملت عليه الشريعة الإسلامية من كفالة شاملة للحقوق الأساسية للإنسان وإلى الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها، وإلى الأنظمة الداخلية ، فدستور المملكة هو القرآن والسنة ومبادئهما ذات قيمة دستورية ، ولا يمكن لأي قاعدة قانونية أخرى أياً كان مصدرها أن تخالف ما ورد في القرآن والسنة من مبادئ ، وقد نصت المادة ٢٦ من النظام الأساسي للحكم في المملكة على أن تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية ، ومن هنا فإنَّ أهم مكون لحقوق الإنسان في النظام القانوني للمملكة العربية السعودية هو أحكام الشريعة الإسلامية»، كما أشار إلى أن الجمعية ومنذ تأسيسها في ١٨ محرم من عام ١٤٢٥هـ ، تعمل جنباً إلى جنب مع جميع الأجهزة الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة ، من أجل تحقيق العدل ورفع الظلم عن الإنسان ، وأضاف « لقد نص نظام الجمعية الأساسي على أهدافها وفي مقدمتها حماية وتعزيز حقوق الإنسان من خلال العديد من الأنشطة كرصد التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان ، وتوعية المواطنين والمقيمين بحقوقهم المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية والأنظمة المحلية وفي مقدمتها النظام الأساسي للحكم والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة ، ودراسة القضايا والمشاكل ذات العلاقة بحقوق الإنسان وتقديم التوصيات بشأنها بالإضافة إلى دراسة التشريعات والأنظمة وتحديد مدى مواءمتها للمنظومة الدولية».

وأضاف « إن الحاجة تدعو دائماً إلى ضرورة تقييم واقع حقوق الإنسان في المملكة ، ليكون بمثابة رصد للتقدم الحقوقي ، ومن ثم العمل على تشجيعه وتحديد وسائل دعم استمراريته ، وكشف أوجه القصور والعمل على معالجتها وتلافيها ، وبين أن هناك مزيداً من التعاون بين الجمعية والأجهزة المعنية الحكومية المختلفة، من أجل حماية وتعزيز تلك الحقوق في ظل خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين الأمير سلمان بن عبدالعزيز الذين وجهوا الأجهزة الحكومية بالتعاون مع الجمعية ، من أجل مساعدتها على تأدية رسالتها وتمكينها من الوصول إلى حالات انتهاكات حقوق الإنسان ، سواء تلك التي تصل إلى علم الجمعية من خلال ما يُنشر في وسائل الإعلام وتقارير الهيئات الأجنبية والدولية ، أو تلك التي تصل إلى الجمعية عن طريق شكاوى المواطنين والمقيمين ، من خلال قنوات الجمعية المختلفة».

وأكد على أنه ينبغي في هذا اليوم تفعيل ورصد التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان، والعمل على إزالتها وضمان عدم تكرارها ، ودراسة القضايا والمشاكل التي تحدث في مجتمعنا ذات العلاقة بحقوق الإنسان وتقديم التوصيات والحلول اللازمة بشأنها ، فلا يكفي أن نقول إن لدينا أحكام الشريعة الإسلامية التي تتضمن حماية لحقوق الإنسان بل يجب أن نعمل على وضع هذه الأحكام موضع التنفيذ في الممارسة العملية سواء من قبل السلطات في معاملتها مع الأفراد أو في علاقة الأفراد فيما بينهم البين.

واختتم رئيس الجمعية تصريحه بالتذكير بأهمية دور مؤسسات وأجهزة الدولة في نشر الثقافة الحقوقية وذلك من خلال إنشائها لأقسام تحمي حقوق العاملين فيها عبر وحدات حماية حقوقية داخل أجهزة ووزارات الدولة ، بحيث تكون تلك الوحدات جهات رقابية يمكن اللجوء إليها لإنصاف المظلوم حينما يكون هناك تعسف من الإدارة أو من صاحب السلطة في تلك المنشأة ويتم تزويد تلك الوحدات بصلاحيات وتُربط بأعلى سلطة في الوزارة أو الجهة .

الجمعية تطالب بحلول أكثر عملية لمواجهة البطالة

طالبت الجمعية بحلول أكثر عملية لمواجهة البطالة من خلال استحداث ما يسمى بالوظيفة المشتركة بين القطاع الخاص والعام بحيث تتحمل الدولة بعض النفقات الدائمة كالتأمينات الإجتماعية والتأمين الطبي ، لما لذلك من إسهام في ثبات عمل الشباب في القطاع الخاص وحل مشكلة البطالة ، وأكد رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني في تصريح صحفي له على ضرورة التكامل بين الحكومة والقطاع الخاص ، لأنَّ المشكلة تكمن في أنَّ صندوق الموارد البشرية يدعم ويدرب الشباب والفتيات إلى أن يتم توظيفهم، ومن ثم ربما يتخلص منهم رب العمل أو صاحب الشركة، ما يجعل دعم الصندوق حلاً مؤقتاً، فلا بد أن تُحمل التكلفة بشكل دائم بين القطاعين الحكومي والخاص وهو الحل الأمثل للتوظيف، فالشركة تدفع الراتب المجزي والدولة تتحمل قيمة التأمينات والتأمين الطبي.

وفي سياق متصل طالب الدكتور وزارة العمل بإعادة النظر في قرارها الخاص برفع الرسوم الخاصة بالعمالة الوافدة إلى ٢٠٠ ريال شهرياً والنظر في سلبياته وإيجابياته حتى لا تكون هناك زيادة في أسعار الخدمات على المواطن وقال «إن هذا القرار كان يهدف إلى دعم حق العمل لفئة من المواطنين من خلال توظيفهم في القطاع الخاص عن طريق رفع كلفة العامل الأجنبي على أرباب العمل ولكن تطبيقه سيلحق الضرر بحق المستهلكين وهم الفئة الأكثر بغض النظر عن الأضرار التي ستلحق بأصحاب الأعمال وخاصة من يعمل في مجال الخدمات والمقاولات والمحال الصغيرة فهم في النهاية سيضيفون الزيادة على المستهلك العادي ومن ثم سيكون هناك زيادة في أسعار الخدمات والأجور والتي يصعب تخفيضها مستقبلاً في ظل غياب قانون لحماية المستهلك والذي نأمل أن يتم الإسراع في إصداره فقد اقترحته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وصدرت موافقة سامية على مناقشته وأحيل إلى وزارة التجارة، ونأمل أن يتم إعادة النظر في هذا القرار بحيث ينظر للسلبيات والإيجابيات».